

اقتصاد

مقال

وزير الاقتصاد: لوضع المخالفين "بالحبس"
لا قيمة لمحاضر الضبط مهما بلغت قيمتها

حكم القانون وهيبة القضاء المستقل هما خشبة الانقاذ من التفلت الذي استباح كل قاعدة واصول في التعاطي بشؤون اللبنانيين الحياتية والمعيشية. هذا التفلت ليس حديثا في لبنان، بل كان قائما منذ سنوات، بحيث عززته الازمة العميقة بفعل تعطل كل مفاصل الدولة المفترض ان تكون المسؤولة الاولى عن حماية مصالح الناس وتأمين خدماتهم



وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور امين سلام.

هذا التفلت ليس حديثا لأن الدولة كانت تحمي دائما بل تشجع على قيام المؤسسات الموازية، لسبب واحد هو تعمدتها عدم تطبيق القوانين واجراء الاصلاحات لبناء دولة حقيقية تحكم وتحاسب وتعاقب.

لذا، عندما يصدر الحكم القضائي الاول بزج المتفلتين في السجن يكون الخطوة الاولى على طريق استعادة حكم القانون وهيبة القضاء، وكف الحمايات السياسية والطائفية.

وزير الاقتصاد والتجارة امين سلام لا يرى حلا لهذا التفلت الا بدور فاعل للقضاء، اذ قال لـ"الامن العام": "لازم نبلش نحط ورا القضبان كل من يتلاعب بلقمة عيش المواطن. وصلنا الى مرحلة من الفلتان وهناك حالة طوارئ اقتصادية، لذا يجب الوصول الى مرحلة ينال فيها كل مخالف اقصى العقوبات، والا سنبقى كما نحن ولن نتمكن من كشف الحرامي".

”

صاحب المولد غير شرعي
ولا يحق له تقاضي TVA

“

■ اين وزارة الاقتصاد من تفلت الاسعار وتدي جودة المنتجات في ظل غياب الرقابة الفاعلة، واين التدابير السريعة التي تتحدثون عنها؟

□ تفلت الاسعار ليس وليد الساعة. اذ تجول فرق المراقبة لدى الوزارة وفي شكل متكرر على 22 نقطة بيع كبيرة، عدا دكاكين الاحياء والميني ماركت. ونظرا الى قلة عديد هذه الفرق، شكلت الوزارة لجنة امنية برئاسة وزير الاقتصاد لمؤازرة الاجهزة الامنية. بهذه الطريقة تمّ لجم التلاعب بالقمح والطحين وتأمين رغيف الخبز للمواطن. انه عمل بوليسي مكننا من اعادة الامور الى طبيعتها،

وما قمنا به مع الافران والمطاحن سننفذه مع السوبرماركت.

■ عند الاعلان عن امكان رفع سعر الدولار الجمركي الى 15 الف ليرة زادت قيمة مستوردات التجار الى 10 مليارات

■ ما هي الاجراءات التي تعمل عليها وزارة الاقتصاد وكيف سيتم استبدال الحلول الترفيحية بحلول مستدامة؟

□ اننا نعمل على برنامج جديد له طابع اعلامي يمكننا من رقابة المناطق ومقارنة الاسعار في السوبرماركت، وسيتم تسطير محاضر ضبط فورية بعد التنسيق مع الوزارة بناء على ما يكشف. انه اسلوب جديد لتعزيز الدور الرقابي ورفع عديد المراقبين، والاستعانة ببعض المنظمات المنطقية ذات الطابع الاجتماعي. بغير ذلك، لن نتمكن من ضبط الامور، خصوصا اننا نعيش فترة انتقالية خطيرة جدا. نحن نتكلم عن اصلاحات وخطة تعاف وصندوق النقد واتفاق ترسيم بحري، نأمل في ان يمكننا كل ذلك من الوصول الى انقاذ البلد.

■ تتحدثون كل مرة عن قيام الوزارة بتسريع العملية الرقابية لكن الواقع غير ذلك، الاسعار تحلق والسلع تفقد جودتها. اين فعالية ما تتحدثون عنه؟

□ المرحلة الانتقالية هي اكثر مرحلة يتم فيها استغلال المواطن وموارد البلاد. لقد وجهت رسالة لكل الدولة اللبنانية اكدت فيها محدودية رقابة الوزارة، وعلى القضاء الوقوف الى جانب الوزارة لوضع المخالفين "بالحبس". اذ لا قيمة لمحاضر الضبط حتى لو بلغت قيمة كل واحد منها 15 مليوناً، بحيث يقومون بسرقة مليارات الليرات. لذلك، فان التوازن مفقود بين المخالفات وقيمة المحاضر. من هنا المطلوب من القضاء لجم المخالف ووضعه في السجن. هذا امر اساسي ومن دونه لا قيمة لعمل المحاضر. اما في ما يخص الجودة والسلامة الغذائية، فهما منوطان بوزارة الصحة. وزارة الاقتصاد تقوم بدورها لقمع مخالفات الغش المتعلقة بجودة المنتجات المباعة، وتسطير المحاضر مستمر في بيروت وكل المناطق.

■ يلاحظ ان المستوردين ومراكز البيع عبارة عن كارتيلات متضامنة ترفع الاسعار على

الكهرباء قطبة مخفية
لم تفتق على مدى عقود

الكهرباء ثم الكهرباء ثم الكهرباء، هاجس لا يغيب عن يوميات المواطن واحاديثه ولعناته. فهو يصب جام غضبه على الدولة ومسؤوليها الذين حرموه من انارة لمبة واوصلوه الى الظلمة الدائمة، حتى بات يخاف من جاي الموتور عندما يقرع باب منزله في آخر كل شهر ويقرأ عليه ارقام الفاتورة.

تشكل الكهرباء في المبدأ الخطوة الاولى لاعادة الدينامية الى النشاط الاقتصادي، لكنها تفرمل اليوم هذه الدينامية وتقلص قدرة كل القطاعات على الانتاج. فهي باتت عبئا ثقيلا ساهم في شكل كبير في تدهور الوضع المعيشي للموطن.

غياب التيار الكهربائي الرسمي، هو احد العوامل الرئيسة المسببة لانهيار الحركة الاقتصادية وتعميق تدهور القدرة المعيشية. كيف؟ عندما يُقتطع مبلغ "مرقام" من المدخول الشهري المتنازل لفاتورة الموتور. عندما يستغني صاحب مقهى عن تشغيل ماكينة القهوة لأن الكهرباء معدومة وللتوفير في مصروف العداد. عندما يقفل دكان في شارع او محل تجاري في حي سكني بضع ساعات لتوفير الاستهلاك في عداد المولد. عندما ترفع السوبرماركت اسعار السلع بذريعة تغطية كلفة المحروقات لزوم الاضاءة والتبريد، علما ان المستهلك يدفع اصلا كلفة تضخم الاسعار غير المنطقي بحجة قفزات سعر الدولار. عندما يتحمل المواطن كلفة التشغيل للحصول على المياه، وكذلك المستشفى والمدرسة والانترنت والاتصالات.

الى كل هذه التكاليف، لا يمكن اغفال ما تكبده اللبنانيون من كلفة بلجوتهم الى طاقة الألواح الشمسية او المراوح الهوائية التي باتت تزدهم بها اسطح المباني، لانهم لا يثقون في امكان عودة كهرباء الدولة كما درجوا على تسميتها في المدى القصير وربما المتوسط، وهم يتداولون خبر التغذية فترة 12 ساعة مع بدء السنة الجديدة، التي اذا صدقت التنبؤات تخفف عنهم ثقل حمل المولدات.

في معزل عن اي خطة تعاف لم تبصر اي واحدة منها النور حتى الآن، يجب فصل قطاع الطاقة عنها وبدء اصلاحه اليوم قبل الغد، لأن ازمته التي كانت متعمدة ليست بنت ساعة الانهيار الاقتصادي، بل كانت احد اسبابه. هذا الاصلاح الذي لم تفتق قطبته المخفية على مر العقود، كان دائما مطلبا محليا للناس ولمجتمع الاعمال بسبب اهميته في دوران العجلة الاقتصادية، ومن اجل حصول المواطن على هذه الخدمة بعدل وبكلفة مقبولة. كما كان يمثل مطلبا دوليا ايضا من المؤسسات المالية المانحة وغير المانحة، بحيث باتت اللازمة كما في قصيدة شعرية، في كل التقارير والبيانات التي كانت تقيم تطورات الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ولكن هل تقرأ المزامير على طبقة حاكمة فاسدة؟

الحكام الفاضلون الذين يسكون برقاب الناس وموارد الدولة، لم يخجلوا ولم يتنازلوا، وهم لا يزالون حتى الآن مصرين بوقاحتهم وتعمدتهم على التنكر للواقع ولضرورة هذا الاصلاح. نعم الكهرباء اساس. واصلاح قطاعها لبنة اولى على طريق التعافي، اقله لازالة عبء الكلفة المعيشية والتشغيلية الثقيل على المواطن وقطاعات الاعمال والتجارة والسياحة والاستشفاء والتعليم الذي لا بد من ان يغير في مشهد انهيار المداخيل وان يبطل حجج التضخم الناتج من مازوت خزانات المؤسسات، فيصيب ازميتين بحجر واحد، في انتظار الرسو على خطة انقاذ منطقية وعلمية.

◀ هواها، هل يمكن كسر هذه الكارتيلات؟
□ القانون والقضاء والسجن تشكل العناصر الكفيلة بكسر هذه الكارتيلات فيما الوزارة تضطلع بدورها، لذا اتمنى على القضاء الوقوف الى جانبنا. اذ لمحاضر الضبط في القانون الجزائي وحماية المستهلك حدود قصوى تصل الى الحبس. "لازم نبلس نحط ورا القضبان" كل مَنْ يتلاعب بلقمة عيش المواطن وبالامور الحياتية. لم يعد مسموحا الاعتماد على محاضر الضبط للجم المخالفين، وصلنا الى مرحلة من الفلتان وهناك حالة طوارئ اقتصادية. يجب الوصول الى مرحلة ينال فيها كل مخالف اقصى العقوبات، والا سنبقى كما نحن ولن نتمكن من كشف "الحرامي". "واحد سارق مليار ليرة بغرّمو بـ 10 ملايين ليرة"؟. اذا لم يقم القضاء بانزال اشد العقوبات بالمخالفين، لن نستطيع ردهم بمحاضر الضبط فقط. يجب اخذ كل القوانين التي تحمي المستهلك في الاعتبار ومن الضروري تطبيقها.

■ بدعة جديدة لجأ اليها اصحاب المولدات بفرض الضريبة على القيمة المضافة على المستهلكين، كيف تنظر الى هذا الاجراء؟
□ انا ملتزم 100% تسعيرة الدولة ولا استطيع تشريع الضريبة على القيمة المضافة، وكأنني اقول للحرامي زد 11% على سرتك. مع ان وزارة المال في شكل او في آخر، اجازت لمن لديه شركة مسجلة وتدخل خدمة تزويد الكهرباء في عملها تحصيل هذه الضريبة.

■ يعني ان وزارة المال موافقة على تحصيل هذه الضريبة؟
□ وافقت من حيث المبدأ، اذا كانت شركة مسجلة وتقدم مستنداتها. وجدت القوانين لخلق انتظام عام لصالح عام، لذلك انا لن اقبل بأن يدفع اي مواطن هذه الضريبة لصاحب مولد غير شرعي من الاساس، ويخالف ايسر القرارات. على اي اساس يجب ان يدفع المواطن الضريبة على القيمة المضافة. صاحب المولد لا يلتزم تسعيرة

لا رفع الدعم ولا قانون المنافسة كافيان لخفض الاسعار

الدولة، فكيف يفرض على المواطن هذه الضريبة وضمن اي اصول؟ هذه مخالفة كبيرة. لوزارة المال دورها، لذلك طلبت منها تزويدنا لائحة اصحاب المولدات الملتزمين تقديم الفواتير الدقيقة للمالية والتي بموجبها يتقاضون هذه الضريبة. نحن سراقب ونتابع فعليا على الارض، اذا كان هذا الاجراء يطبق ام لا. انها بدعة لتحايل على القانون، وتلافيا لكل هذه الاشكاليات طلبت من وزارة الطاقة ان تدير هذا القطاع، وان تضع له الاطر التنظيمي الصحيح كي لا يبقى "فلتان لحالو" ويتصرف على هواه، فيما يطلب من وزارة الاقتصاد المراقبة.

■ صحة المواطن في خطر مع الارتفاع المستمر في اسعار التأمين، ما هي الاجراءات لحصول المواطن على الرعاية الصحية باسعار مقبولة؟
□ قطاع الضمان كان يعاني من انهيار كامل، ووضاعه تشبه اوضاع القطاع المصرفي. للاسف بعد الانفجار المؤلم والجريمة التي وقعت في 4 آب، تقاضت شركات التأمين عائدات مالية من شركات معيدي التأمين وساهمت في دعم هذا القطاع. قطاعات لبنان الاستشفائية تستورد كل الادوات الطبية من الخارج بنسبة 99,9% وبال دولار. لذلك كان القطاع امام حلين، إما التوقف النهائي وإما تقاضي الاقساط بال دولار، لكن بطرق مدروسة تراعي اوضاع الجهتين. طلبت من الشركات ايجاد منتجات تأمينية تراعي اوضاع المواطن المؤمن، فاطلقوا منتجات جديدة تواكب الى حد ما الاوضاع المالية للمواطن والذي لا يستطيع الدفع بال دولار يدفع

بالليرة. هذا الحل ليس الامثل على المدى الطويل، وهذا الوضع يعاني منه الجميع وخصوصا كبار السن. نسعى اليوم الى ايجاد الحل المناسب لشركات التأمين لانها الوحيدة اليوم القادرة على تأمين الصحة والاملاك. كل الحلول صعبة، لكن مع حس المسؤولية الذي تتمتع به هذه الشركات وضعت حلولا مقبولة بالحد الادنى من الامكانيات للحفاظ على القطاع، وسعالج الثغر الموجودة لتأمين الطبابة لجميع الناس.

■ رفع الدعم كان يمكن ان يخلق ميزة التنافس بين مراكز البيع. لكن مراكز استغلت هذا الوضع ورفعت الاسعار على هواها، مع وجود بضائع مصنعة محليا، كيف يمكن مواجهة هذا الامر؟

□ الحلول المجترأة لهذا الواقع لا تكفي. لا رفع الدعم ولا قانون المنافسة كافيان لخفض الاسعار. النقطة المحورية هي سعر صرف الدولار. هناك تجار يستغلون الوضع في شكل سافر وآخرون لديهم ضمير حي يعملون وفق القاعدة الصحيحة. يجب تحديد سعر الصرف وقرار القوانين وتنفيذ الاصلاحات بسرعة. حكاية البوليس والحرامي لا توصلنا الى اي مكان. كل مشاريع القوانين اصبحت في مجلس النواب ولم تفر حتى اليوم، ولو اقرت الموازنة منذ 5 اشهر لكان تأمين مدخول للدولة. البلد متروك من دون اطار قانون، فكيف ستمكن من المعالجة؟.

■ هل تحمّل المسؤولية لمجلس النواب؟
□ احمّل المسؤولية للدولة ككل. اذ يجب درس مشاريع القوانين وقرارها بسرعة، لانا نعيش حالة طوارئ. السرعة والوقت عاملان مساعدان على الانقاذ، وكلما تاخرنا كلما زاد الانهيار وتضرر المواطن. الخطط الترقيعية لا تجدي نفعا، فرفع تعرفة الكهرباء مثلا هو اجراء مطلوب لكن الحلول الجزئية ليست الخيار. يجب السير بحلول متكاملة للكهرباء للحصول على نتائج ايجابية.

ع. ش

لشلمسليباً

مخابز | حلويات

الأطيب من سنين

الفرع الأول

خلدة - اوتوستراد بيروت - الجنوب - هاتف: 05-800658

الفرع الثاني

الدامور - الطريق العام - الجنوب - هاتف: 05-601772